

لو جرت عادة كنفها ليللا ونهارا ضمن مرسلها ما اختلفت مطلقا
تتم يستثنى من الرواب الحرام وغيره من الطيور
فلا ضمان بانها مطلقا كما حكاه في اصل الروضة عن ابن الصباغ
وعلمه بان العادة ارساها ويدخل في ذلك الخجل وقد اقي اليقيني
في نخل الانسان قتل جلا الاخر بعد الرضمان وعلمه بان صاحب
الخجل لا يمكن ضبطه والفقير من صاحب الجمل ولو اختلفت المدة
طيرا او طما ما او غيره ان عهد ذلك منها ضمن مالكها والواجبها
الذي يابونها ما اختلفت ليلان او نهارا وكذا كل حيوان مولع بالشوق
كالجمل والهار اللذين عرفا بقول الرواب والاشغال اما اذا لم يعد
منها الاذن ما ذكر فلا ضمان لان العادة حفظ ما ذكرها لا يوطئها
فايدة بسبل القفال رحمه الله تعالى عن حسن الطيور في اتفاقها
لسماع اصواتها وغير ذلك فاجاب رحمه الله تعالى بالجواز اذا
تعودها مالكها على احتياج اليه كالمهمة تربط ولو كان يداره كمن
قوله لكنها تشبهه او ذرية جرحه وظلمه من باذنه وليعلمه بالمال فعضه الكلب
اي باعنا من النطق او ربحته الدابة ضمن وان كان الداخل مملوكا او دخله بلا اذن
بأنه انما الامام او اعلمه بالمال فلا ضمان لانه الميسب في هلاك نفسه **فصل**
منزلة طابفة وفق في تناول البقاة جمع باع والبي الظلم ومجاورة الحدس وان ذلك
له او يقتضيه اي با في تانال البقاة جمع باع والبي الظلم ومجاورة الحدس وان ذلك
اعتبار التفرقة لظلمهم وعدولهم عن الحق والاصل فيه اية وان طابفات
لانها اذا ظلت القنات من المومنين اقتتلوا وليس فيها ذكر الخروج عن الامام حتى
لن يضي طابفة على كنه اسمها لمومنها ونقصه لانه اذا طلب القفال لبي طابفة
طابفة فعضه على طابفة فللبي على الامام ولي وهم مسلمون مخالفت
الامام او لا يشترطه الامام ولو جليل او انا خروج عن طابفة لعدم انقيادهم له او
من حق توجه عليهم كركاة بالشروط الاتية **وقائل اهل البي**
لغيره قيل وجوبها كما استبعد من الية المقدمة وعليها عول على رضى
سوءه وقيل الله عنه فيقال صفيين والنهرون **بثلاثة شرائط** الاولى ان
اسم القليل من شوقه

132
133
134

اي ان يمشي
اي ان يمشي
اي ان يمشي

195

كروان

كروان في منفعة دفع النون والعين المهملة اي شركة بكتوة او
قوة ولو تضمنت تحت يمكن معها مائة الامام فيحتاج في ردم
اي الطاعة لكففة من بدل مال وتخصيل رجال وهي لا تحصل الا
بمطاع اي متبوع تحصل به قوة لشركته لم يصدروا عن رايه
اذ لا قوة لمن لا يجمع كلمته ومطاع المطاع بشرط حصول الشركة
لان شرط اخر غير الشركة كما تقتضيه عبارة المنهاج ولاه
يشترط ان يكون فيهم امام منصوب لاي عليا رضى الله عنه
قاتل اهل الجبل ولا امام لهم واهل صيفين قبل نصب امامهم
والثاني ان يخرجوا عن قبضة الامام اي طاعته بانفرادهم
ببلدة او قرية او موضع من المصر كما نقله في الروضة واصحابها
عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه **والثالث ان يكون لهم**
في خروجهم عن طاعة الامام **ثاويل ساين** اي محمل من الكفا
والسنة يستندون اليه لان من خالف بغير ثاويل كان معاذرا
للمحق **تسمية** يشترط في الثاويل ان يكون فاسدا لا يقع
بفساده بل يعتقدون به جواز الخروج كثاويل الخارجين من
اهل الجبل وصفيين علي رضي الله عنه بانه يعرف قلة عمرا
رضي الله عنه ولا يقتص منهم لمواظبته اياهم وثاويل بعض
ماني الزكاة من ابي بكر رضي الله عنه بانهم لا يدفعون الزكاة
الا لمن صلواته سكن لهم اي دعاوه رجعة لهم وهو الذي صلي الله
عليه وسلم فمن فقدت فيه الشروط بان خروج الثاويل كما ينبغي
حق الشرع كالزكاة عناد او تناويل يقطع ببطلانه كثاويل النزي
اوله تكن لهم شركة بان كانوا افرادا يسلمون الظن بهم وليس
فيهم مطاع فليس واجبا لانتقاعهم منهم في رتب علي افعالهم
مقتضاها على تفصيل في ذي الشركة يعلم ما ياتي حتى يقتلوا
بالاشركة وانفقوا شيئا ضمنوه مطلقا كقاطع الطريق واما الخوازي

اي تصيد واقباله عن
ساين

الامام حاله القفال